جهود علماء الغرب الإسلامي في التصنيف الموضوعي للسنة والاشتغال بفقهه كتاب (النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان) أنموذجا

د. خالد الصمدي

ملخص البحث

إذا كان علماء الحديث في المشرق قد حفظوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم سندا ورواية فإن علماء الغريب الإسلامي قد حفظوا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم متنا وراية، وقد ظهرت عندهم في هذا الاتجاه صنوف من التأليف تدل على البعد المنهجي في التعامل مع السنة النبوية، ومن هذه الصنوف جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد والاشتغال بتفسيرها وفقهها، وهو منهج لا تخفي أهميته في فهم السنة النبوية والاستنباط منها، وسنتطرق في هذا العرض لإبراز جهود علماء المغرب في هذا الفن منذ القرن الثاني الهجري مركزين على جهود ابن القطان الفاسي رحمة الله الذي استوي معه ونضج أواسط القرن السابع الهجري.

كما سنبرز أهمية الاشتغال بالتفسير الموضوعي للسنة النبوية في فهم السنة والاستنباط منها في واقعنا الحاضر، والله الموفق.

الباحث في سطور

د. خالد الصمدي

- دكتوراة الدولة من جامعة محمد بن عبد الله بفاس.
- أستاذ التعليم العالي في مناهج وطرق تدريس التربية الإسلامية، ورئيس لجنة البحث العلمي والتعاون بالمدرسة العليا للأساتذة: جامعة عبد الملك السعدي بتطوان.
- رئيس المركز الغربي للدراسات والأبحاث التربوية.
- رئيس ماستر التربية والدراسات الإسلامية.

من أعماله العلمية:

- منهج التعامل مع خبر الآحاد: دراسة في نقد النص وتوظيفه.
- حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري.

- مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي: جذورها، آثارها، مناهجها.

مقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أسأل العلى القدير أن يجعل ثواب عمل هذه الندوة المباركة التي نظمها مركز ابن القطان لدراسة السنة والسيرة النبوية بمدينة العرائش التابع للرابطة المحمدية للعلماء بالمغرب، في ميزان حسناتهم وينضر الله وجوههم بما نضر به وجوه المحدثين بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعد:

فغير خاف على المشتغلين بالحديث الشريف أهمية النظر الموضوعي الجامع في ما صدر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا أو فعلا أو إقرارا (وليس تقريرا كما هو شائع) وذلك من أجل الفهم السديد لمقصد المبين صلى الله عليه وسلم من البيان، وكذا الاستدلال على الفتاوى بما يناسب هذا القصد الشريف عوض القراءة العضين، التي ترتب ويترتب عنها أفهام سقيمة تخرج بالنص عن مقصده، ولا تفيد في الوصول إلى الحكم الرشيد السديد.

ومن المعلوم أن المدرسة المشرقية في الحديث قد برعت في توثيق الرواية لقربها من مواطن الوحي، فصنفت السنة في مصادر صحيحة أجمعت الأمة على تلقيها بالقبول، وصنفت باقي الأحاديث في درجات أقل من ذلك مع بيان العلل، سواء في الأسانيد أو المتون، وقد انتقل طلبة العلم الشريف من بلاد الغرب الإسلامي إلى تلكم الديار لرواية هذه المصنفات العظيمة من أفواه الرجال بمختلف الأمصار، ثم برعوا في الاشتغال بفقهها، وقد بسطت كتب التراجم والفهارس الحديث عن طرق انتقال مصادر الحديث الشريف إلى بلاد الغرب الإسلامي، وكيف تفرغ الحذاق المهرة من علماء هذه البلاد للاشتغال بفقه الحديث فكان أول شرح لصحيح البخاري لأحمد بن نصر الداودي المتوفى سنة ٤٠٢هـ، والذي يحيله ابن حجر عليه رحمة الله في الفتح بقوله: ((قال الشارح)) إذ لم يعرف قبله أحد شرح الجامع سواه، وكان أول شرح لصحيح مسلم هو الإمام المازري صاحب المعلم، وعن هؤلاء العظام

أخذ أغلب شراح الحديث مشرقا ومغربا إلى أن استقر رحيق الجميع في فتح ابن حجر وشرح النووي لصحيح مسلم.

ومن تجليات اشتغال علماء الغرب الإسلامي بفقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وعيهم المنهجي المبكر بضرورة جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد لما لمسوا في ذلك من أهمية قصوى في استنباط الأفهام والأحكام الشرعية.

ولا تخفى أهمية هذا الصنف من التأليف، إذ بواسطة ذلك يعرف الناسخ من المنسوخ والمطلق من المقيد، والأحاديث التي يفسر بعضها بعضا، والروايات المختلفة للحديث الواحد الشيء الذي يعين على الاستنباط، ولذلك كان من شروط المجتهد العلم بالسنة ناسخها ومنسوخها مطلقها ومقيدها.. وهذا لا يتأتى إلا بهذه الشكل من التأليف الذي وجدناه متجذرا في المدرسة المغربية في فقه الحديث، ولم ينقطع الاشتغال به على مر العصور.

وسنستعرض في هذا البحث جهود علماء الغرب الإسلامي في هذا النوع من التأليف بالترتيب التاريخي، على أن نسلط الضوء على أنموذج تطبيقي في الختام وهو كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان الفاسي المتوفى سنة ٦٢٨هـ، معتمدا في ما سأذكره من معلومات مختصرة ومنظمة، بحسب ما يقتضيه مقام هذا العرض على كتابي ((مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي: جذورها، آثارها، مناهجها)) الذي طبعته وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة ٢٠٠٦، مع استدراك بعض ما فاتني ساعتها من التدقيق في بعض المعلومات، وإضافة ما استجد منها أيضا بحسب ما توفر ساعة تحرير هذا العرض، فأقول وبالله التوفيق:

١. بدأ التأليف في هذا الفن بالغرب الإسلامي في وقت مبكر نهاية القرن الثالث الهجري، وأول ما أذكره في هذا الباب كتاب ما "روي في الحوض والكوثر لأبي عبد الرحمن بقي بن مخلد (ت ٢٧٦هـ)"، وهو كتاب جمع فيه جميع الأحاديث المتعلقة بالموضوع والتي وصلت إلى أربعة وثلاثين حديثا، ينسب كل مجموعة من الأحاديث

إلى راويها من الصحابة، وقد ترجح عندي أن الكتاب جزء من المصنف المسند لبقي بن مخلد [1].

لعل شهرة المسند والتفسير والمصنف جعلت الحديث عن كل مؤلف لبقي بن مخلد من نافلة القول تتضمنها عادة عبارة ((وألف كتبا حسانا تدل على احتفاله واستكثاره)) ومن هذه المؤلفات كتاب ما روي في الحوض والكوثر، والذي لم يرد اسمه عند من ترجم لبقي من المتقدمين، اللهم ما كان من إشارة إلى ذكر اسمه في فهرست ابن خير حيث قال: ((كتاب ما روي في الحوض والكوثر جمع بقي بن مخلد رحمه الله)) وذكر كعادته سنده في روايته [2].

ولعل هذا هو الذي حمل محقق هذا الكتاب حين أراد توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف بعد أن أورد إشارة ابن خير الواردة في الفهرست أن يقول ((وقد فتشت في بطون الكتب التي يظن بأنها تساعد على توثيق نسبة هذه المخطوطة إلى مؤلفها فلم أعثر على أحد أشار إليها باستثناء ما ذكره فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الجانب [3] وقد استفرغت الجهد في البحث عن إشارة إليه في كتب التراجم فلم أظفر بقلامة ظفر، قبل أن أقف عليه مطبوعا محققا كما ذكرت، فكان كلام المحقق مع ما وصلت إليه، من باب: وقع الحافر على الحافر كما يقال، ويكفي في نسبة الكتاب إلى المؤلف السند المتصل لابن خير إلى مؤلفه، إضافة إلى سند ابن بشكوال عن شيخه ابن عتاب إلى المؤلف رحمه الله والوارد ذكره في بداية النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق، وهي نسخة مغربية منقولة من النسخة الأصلية المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال، وقد نقلها أحمد بن إبراهيم ابن أحمد المعافري القرموني غفر الله له ولوالديه، وقام بمقابلتها بعد نقلها على النسخة المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال رحمة الله سنة ٩٤٦هـ، أما نسخة الحافظ ابن بشكوال التي كتبها بخط يده فقد نقل

(١) انظر معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث.

(٢) الفهرست: ابن خير، (ص ٣٠٠).

(٣) يشير إلى كتاب الدكتور أكرم ضياء العمري عن بقي بن مخلد القرطبي ((انظر مقدمة التحقيق لكتاب ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لعبد القادر بن محمد بن عطا الصدفي. صدر الكتاب عن مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة في طبعته الأولى سنة ١٤١٣هـ.

((جزء بقي بن مخلد في الحوض والكوثر)) من خط أبي الوليد الدباغ الذي نقله من أصل أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب مقابلة له وقراءة عليه، وقد قرأها ابن بشكوال بنفسه على تلاميذه بمسجده في قرطبة منسلخ شهر جمادى الأولى في سنة ٥٧٤ أي قبل وفاته بأربع سنوات)) [١].

خطها مقروء وعدد ورقاتها تسع ذات وجه واحد فيها طمس كثير وخطأ في النسخ، والأرضة قد أكلت مواضع كثيرة منها، كتبت في وسط شهر شعبان سنة ٩٤٦هـ، كما ذكر ذلك ناسخها في الورقة التاسعة منها ((وقد ذيل ابن بشكوال على هذه النسخة، وقد ضم محقق النسخة هذا الذيل إلى الكتاب المطبوع، إضافة إلى مستدرك بذل جهدا مشكورا في جمعه، ثم قدم النسخة كاملة بهذه الحواشي، وخرج أحاديثها وعلق عليها [٢].

وقد اشتمل جزء بقي –الذي نحن بصدد الحديث عنه– على أربعة وثلاثين حديثا، ينسب كل مجموعة من الأحاديث إلى راويها من الصحابة، منها على سبيل المثال ما روى أبو أمامة الباهلي –ما روى أبو سعيد الخدري.. وهكذا بسند بقي بن مخلد المتصل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن طريق شيوخه، وذلك كله في موضوع ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحوض والكوثر، وفائدة مثل هذا العمل جلية في فقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ يتوقف الفهم السليم على جمع الأحاديث الواردة في الموضع الواحد، حتى تسهل المقارنة بين النصوص، لتمييز العام من الخاص، والمجمل من المفصل، والمطلق من المقيد وهكذا. وهذا المنهج عرفه علماء الغرب الإسلامي بكثرة كما سنرى بإذن الله.

---

(١) المقدمة نفسها.

(٢) انظر مقدمة المحقق ابن عطا الصوفي لكتاب: ((ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر))، وقد صدر الكتاب عن مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة في طبعته الأولى سنة ١٤١٣هـ وقد أطلعني على النسخة فضيلة الشيخ العلامة محمد أبو خبزة بحاضرة تطوان عمرها الله وعليها خط المحقق يهديها إليه من المدينة المنورة حال صدورها.

والذي أرجحه –والله أعلم– بعد كل هذا أن يكون هذا المؤلف جزءا من أجزاء كتاب المسند المصنف لبقي التي عثر عليها بدليلين اثنين:

- منهج الكتاب المتفق تماما مع ما عرف من منهج المسند إذ هو مصنف على الأبواب ومسند إلى الصحابة، وما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لا يختلف عن ذلك.
- عدم وجود مصادر تشير إلى انفصاله مستقلا عن المسند، الشيء الذي أعوز أي إشارة في توثيق الكتاب مستقلا إلى مؤلفه.

أما ما أشار إليه ابن خير حين ذكر الكتاب مستقلا، وذكر سنده فيه، فالمعروف أن ابن خير في كثير من الأحيان يذكر الأجزاء والرسائل والورقات، والتي في غالب حالها تكون قطعة من كتاب استلت منه أيام الدرس، فأخذت إجازة عن صاحبها، خاصة وأن الكتاب سرد للمرويات، ولذلك فهو أحيانا يذكر الكتاب كاملا، وسنده في ذلك، ثم يتبعه بذكر أطراف وأجزاء أخرى رواها من غير تلك الطريق، فلا يمكن أن تعد كتبا مستقلة والله أعلم.

٢. وقد دعت الحاجة إلى محاربة البدع والمحدثات بما صح من السنة النبوية: تخصيص مؤلف لذلك فألف ابن وضاح القرطبي كتابا سماه ((ما جاء في البدع والنهي عنها)) اشتمل على نحو ثلاثمائة حديث ونيف الواردة في الموضوع، مقسمة منهجيا على محاور جامعة.

ذكره الضبي في ترجمته لابن وضاح تحت عنوان ((البدع والنهي عنها)) [١] وعنه نقل الزركلي في الأعلام، إلى جانب ما ذكر من مؤلفاته [٢] ولم أقف على ذكره عند من ترجم لابن وضاح غيرهما، والكتاب مطبوع بتحقيق بدر بن عبد الله البدر، وصادر عن دار

(١) بغية المتلمس: الضبي (ص ٥٠٤).

(٢) الأعلام: الزركلي (٧/ ١٣٣).

الصميعي للنشر والتوزيع في طبعته الأولى سنة ١٩٩٦/ ١٤١٦ بعد أن حقق مرتين كما ذكر ذلك المحقق في مقدمة الكتاب ((إحداهما طبعة دمشق سنة ١٣٤٨هـ بتحقيق أحمد محمد دهمان عن النسخة الظاهرية، وهي نسخة سقيمة مليئة بالأخطاء، لم يصوب منها محققها إلا النزر اليسير، كما لم يخدم أحاديثها من الصناعة الحديثية، تخريجا وتعليقا عليها، ولم يضع فهرسة لها)) [(١)].

والأخرى بمدريد سنة ١٩٨٩ بعناية الباحثة الاسبانية م. إفيرو M. I. Fierro، حيث حققت النص، وترجمته إلى الإسبانية، وقد وصف الدكتور عبد المجيد التركي عملها بالجودة [(٢)].

قلت يظهر من الكتاب أن ابن وضاح لم يقصد إلى تأليفه، والدليل على ذلك عدم إيراده في تراجمه، بل الأكثر من ذلك أن الكتاب لا يشتمل على مقدمة للمؤلف توضح الغرض من التأليف كما جرت العادة عند من يشتغل بالتأليف القاصد، وقد أغفل المحقق وضع تقديم عن منهج المؤلف في الكتاب، والراجح عندي -والله أعلم- أنه من إملاءاته على تلاميذه، يدل على هذا أن صيغ الرواية الواردة في الكتاب على ضربين: أولهما سبيل الحكاية عن ابن وضاح من طرف تلاميذه مثال ذلك ((الحديث الأول، باب: اتقاء البدع، حدثنا أصبغ بن مالك قال: حدثنا محمد بن وضاح وذكر السند إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين)) [(٣)].

(١) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، (ص ٦).

(٢) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، (ص ٦).

(٣) البدع والنهي عنها: ابن وضاح (ص ٢٥).

وثانيها برواية ابن وضاح نفسه مثل قوله: ((حدثنا أسد بن محمد بن يوسف قال: سألت الأوزاعي عن القوم يكونون جميعا، فيقول بعضهم لبعض: قولوا خيرا، قال: ليفعل، فإن أبوا عليه فليقم عنهم [1].

ويؤخذ من هذين المثالين وما يقاس عليهما في الكتاب أنه اشتمل على أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم وأقوال الصحابة والتابعين، حيث جمع الخير من أطرافه، وإن كان التحقيق قد كشف عن هنات في الأسانيد وصلت إلى الضعيف جدا، وقد فعل المحقق خيرا إذ خرج الأحاديث، فميز الصحيح من السقيم، فخدم بذلك سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

والكتاب مفيد جدا في فقه الحديث، إذ جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد وهو ركيزة الفهم السليم للسنة النبوية كما أسلفنا.

وقد اشتمل الكتاب على نحو ثلاثمائة ونيف من النصوص الواردة في الموضوع، مقسمة منهجيا على أبواب جامعة مثل: النهي عن الجلوس مع أهل البدع، وخلطتهم والمشي معهم، وقد ورد فيه حوالي ٢٥ نصا من الحديث والخبر والأثر، وباب ((هل لصاحب البدعة توبة؟)) وقد نقل فيه حوالي سبعة نصوص وهكذا.

ودراسة هذا المؤلف دراسة تحليلية تظهر شخصية ابن وضاح الذي تناقضت أقوال العلماء بشأنها حيث قال بعضهم: ((كان عالما بالحديث وطرقه، متكلما على علله، وبه وابن مخلد صارت الأندلس دار حديث)) [2]، وقال البعض الآخر ((وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول: (ليس هذا من كلام النبي في شيء وهو ثابت من كلامه..، وله خطأ كثير محفوظ عنه، وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها)) [3]، قلت: هل هو جرح أقران؟ أم انعكاس للحركة

(١) البدع والنهي عنها: ابن وضاح (ص ٤٦).

(٢)

(٣) نقل ابن الفرضي هذه الأقوال في تاريخ علماء الأندلس (٢/ ٦٥١).

العلمية في عصره؟ والتي اتسمت ببداية التحول من فقه الفروع إلى فقه الدليل، وذلك بنشر أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بالأندلس على يد كل من بقي بن مخلد وابن وضاح القرطبيين.

٣. وقد دعت المناقشات الكلامية التي سادت في القرن الثالث الهجري إلى الاحتكام إلى السنة في إثبات ما احتار العقل في إدراكه وأشكل فهمه، فألف بن وضاح نفسه كتابا سماه ((ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى))، على نفس النسق المنهجي للكتاب السابق ضمنه الأحاديث الواردة في الموضوع.

ذكره الضبي في بغية الملتمس ونصه في الترجمة ((وصنف كتبا منها: ((العباد والعوابد في الزهد والرقائق، و((القطعان في الحديث))، و((مكنون السر)) و((مستخرج العلم في الفقه المالكي))، وكتاب: ((ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى)) [(١)].

وكل هذه الكتب قد أشار إليها بن خير في الفهرست [(٢)]. باستثناء ما نحن بصدد الحديث عنه، والغريب أن التليدي ذكر أن ابن خير أورده في فهرسته مشيرا إلى الصفحة والرقم [(٣)].

ويبدو من عنوان الكتاب أنه لا يخرج في المنهج عن كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها، إذ أنه جمع ما يتعلق بالموضوع في كتاب واحد يخدم فهم النصوص، والفصل بينها عند التعارض فتكون أساس الترجيح، ولمن شاء أن يطلع على الكتاب فقد وردت إشارة في الأعلام للزركلي أنه مخطوط بخزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي، وقد وقف الزركلي عليها على ما يبدو إذ أنه ذكر في الهامش العبارة التالية ((قلت علق السيد حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي على المخطوطة المحفوظة في خزانته من كتاب النظر

(١) بغية الملتمس: الضبي (١/ ١٧٣).

(٢) الفهرست: ابن خير (ص ٢٢٣- ١٥٠- ٢٥٥).

(٣) تراث المغاربة في الحديث: التليدي (ص ٢٣٣).

إلى الله تعالى بكلمة عن ابن وضاح جاء فيها: أن عدد شيوخه الذين سمع منهم خمسة وسبعون ومائة، وأنه روى القراءات عن عبد الصمد بن القاسم عن ورش، ثم قال: وبابن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. ويا ليت الزركلي وصف لنا المخطوطة من حيث خطها وصفحاتها لكان ذلك أفيد، ولكن هذه الإشارة لاشك مفيدة للباحث على كل حال [١].

٤. في ختام القرن الرابع الهجري وقفنا على مؤلف آخر أنفس وأجل وأشمل، محققا مطبوعا لمحمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري ت ٣٩٩هـ سماه ((أصول السنة)) وموضوعه أصول العقائد من السنة، وقد نسبه إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك، وابن فرحون في الديباج وغيرهم، ونص الزركلي على وجوده مخطوطا دون ذكر مكانه ولا رقمه [٢].

إلا أني وقفت وأنا أتصفح كتاب قدوة الغازي لابن أبي زمنين بتحقيق عائشة السليماني على إفادات في التقديم من أصول السنة، يبدو من قراءتها أنها من اطلعت على المخطوط واشتغلت به حيث تقول: وقد قمت بتحقيقه وتخريج أحاديثه بمساعدة شقيقي محمد –حفظه الله– وسيطبع قريبا)) [٣].

وقد وقفت بعد ذلك على الكتاب مطبوعا بتحقيق عبد الله بن محمد بن حسين البخاري في طبعته الأولى سنة ١٤١٥ صادرا عن دار الغرباء بالمدينة المنورة، وقد اعتمد في التحقيق على النسخة الوحيدة الموجودة في (ريغان كوشك رقم ٥/ ٥١٥) ضمن مجموع، وهي النسخة التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي (٤/ ١٦٤)، وسيزكين في تاريخ التراث العربي (١/ ٨٠)، وقد بذل المحقق في إخراج الكتاب جهدا كشف به الغطاء عن أثر أندلسي نفيس من عصر الخلافة.

---

(١) الإعلام: الزركلي (٧/ ١٣٣).

(٢) ترتيب المدارك: القاضي عياض، (٧/ ١٨٥) والديباج: ابن فرحون (٢/ ٢٣٢) والأعلام: الزركلي (٦/ ٢٢٧).

(٣) تقديم قدوة الغازي لابن أبي زمنين: عائشة السليماني (ص ٨١).

وسأنقل من مقدمة الكتاب كلاما يوضح محتوى الكتاب، والغرض من تأليفه بما يفي بالمقصود، وعلى من أراد التفصيل أن يرجع إلى الكتاب مطبوعا. ففي ما يتعلق بموضوع وسبب تأليف الكتاب يقول ابن أبي زمنين: ((وبعد فإن بعض أهل الرغبة في إتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تتشرف على مذهب الأئمة في إتباع السنة والجماعة الذين يقتدي بهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر، وعذاب القبر، والحوض، والميزان، والصراط، وخلق الجنة والنار، والشفاعة، والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة، فأجبته بما سأل بتأليف هذا الكتاب، وزادني رغبة فيه ما رأيته فيه من حرصه على تعلم ما يلزم تعلمه ولا عذر الجاهل في ترك السؤال والبحث عن أصول الإيمان والدين وشرائع المسلمين... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)) .

بعد هذه المقدمة يسوق المؤلف رحمه الله الأحاديث الدالة على إثبات الصفات ثم يختمها بقوله فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه ووصفه بها نبيه صلى الله عليه وسلم، وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير ((ليس كمثله شيء وهو السميع البصير، لم تره العيون فتحده، ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان)) [1].

هذا وقد يدرج كتاب قدوة الغازي في آثار ابن أبي زمنين في فقه الحديث، لأنه نصوص مجموعة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين، موزعة على أبواب الجهاد وأحكامه، وإن كان لا يعلق عليها إلا في القليل النادر، إلا أنه قدم خدمة جليلة لاستنباط الأحكام الشرعية، وذلك من خلال جمع أدلتها التفصيلية من مظانها المختلفة، في تبويب وترتيب بديعين، وهو مطبوع بتحقيق عائشة السليماني، وصدر عن دار الغرب الإسلامي في طبعته الأولى سنة ١٣٨٩هـ.

(١) ابن أبي زمنين: مقدمة كتاب أصول السنة تحقيق عبد الله بن محمد البخاري تحت عنوان (رياض الجنة بتخريج أصول السنة). الطبعة الأولى سنة ١٤١٥هـ، دار الغرباء بالمدينة المنورة.

يقول في الداعي إلى تأليفه: ((وبعد فإن بعض أهل الرغبة في إتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تشرف على مذاهب الأئمة في إتباع السنة والجماعة الدين يقتدي بهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر، وعذاب القبر، والحوض، والكوثر، والميزان، والصراط، وخلق الجنة والنار، والشفاعة، والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة فأجبته لما سأل بتأليف هذا الكتاب)) [1].

فجمع بذلك محتويات الكتب السابقة التي ذكرنا، وتدخل بين الفينة والأخرى بالتعليق والشرح، فكان بذلك أجل مؤلف في الاعتماد على منهج السنة وأقوال السلف في مجال الاعتقاد.

وفي هذا الصنف من التأليف –أي: جمع الأحاديث الموجودة في الموضوع الواحد وشرحها– وجدنا كتابا أقرب إلى الفقه منه إلى الحديث، إلا أن الشواهد الحديثية فيها وافرة، وفقهها فيه ظاهرة، ذلكم هو كتاب ((الأموال)) لشارح البخاري أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر ت ٤٠٢هـ. وهو مطبوع متداول يبرز الفقه الاقتصادي المبكر لدى علماء الغرب الإسلامي المعتمد على السنة.

٥. ومما اشتغل به نفس المؤلف كتاب الأموال الذي ذكرته جل المصادر التي ذكرت النصيحة والنامي [2] وقد صدر عن مركز إحياء التراث العربي في حجم صغير ٢٢٠ صفحة، سنة ١٩٨٨ من تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة على نسختين من المخطوط، الأولى بالخزانة العامة بالرباط (رقم ٩٨ أوقاف) وعليها تمليك الونشريسي صاحب المعيار، والثانية نسخة الأسكوريال بمدريد رقم ١١٦٥ وقد اعتمد المحقق النسخة الأولى أصلا والثانية للمقابلة [3].

(١) مقدمة الكتاب بتحقيق عبد الله بن محمد البخاري تحت عنوان رياض الجنة بتخرج أصول السنة لابن أبي زمنين.

(٢) ترتيب المدارك: القاضي عياض (٧/ ١٠٢).

(٣) مقدمته لكتاب الأموال: رضا محمد سالم شحاته (ص ٠٩).

وتكمن أهمية المؤلف في أمرين:

١. أنه من كتب الفقه المتقدمة المتخصصة في الموضوع الواحد، بالغرب الإسلامي.

٢. أنه اشتمل على مادة هامة في فقه الحديث، واستنباط الأحكام الشرعية منه، إما باجتهاده، أو برجوعه إلى أقوال العلماء في شرحه والمقارنة بينها.

والذي يجدر ذكره هنا أن الكتاب بالإضافة إلى ما فيه من مادة غنية في فقه أحاديث الأموال، فهو غني جدا بأحكام الفقه، وأقوال علماء فقدت كتبهم، بالإضافة إلى أهميته في الجانب التاريخي الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الغرب الإسلامي.

١. وإذا ما انتقلنا إلى القرن الخامس الهجري وجدنا هذا الصنف من التأليف ترسخ وانتشر، إذ ألف الإمام على بن أحمد بن حزم القرطبي ت ٤٥٦هـ كتاب ((حجة الوداع)) وهو من تراثه المطبوع الذي أبدع فيه وأجاد في موضع فقه الحج، وأركانه في ضوء آخر حجة حجها رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهي حجة الوداع، ويذكر ابن حزم أن أحاديث وأخبار هذه الحجة ((أتت من طرق شتى وبألفاظ مختلفة ووصفت فصول ذلك العمل المقدس في أخبار كثيرة من غير أن يتصل ذكر بعض ذلك ببعض حتى صار ذلك سببا إلى تعذر فهم تأليفها على أكثر الناس، وحتى ظنها قوم كثيرة متعارضة وترك أكثر الناس النظر فيها من أجل ما ذكرنا، فلما تأملناها وتدبرناها بعون الله عز وجل لنا وتوفيقه إيانا لا بحول لنا وقوتنا، رأيناها كلها متفقة ومؤتلفة مسندة ومتصلة، بينة الوجوه واضحة السبل لا إشكال في شيء منها حاشا فصلا واحدا لم يلح علينا فصل الحقيقة فيه أي النقلين هو منها، فنبهنا عليه، وهو أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم النحر أبمنى أم بمكة؟ فلعل غيرنا يلوح له بيان ذلك، فمن استبان له ما أشكل علينا منه يوما ما

فليضفه إلى ما جمعناه ليقتني بذلك الأجر الجزيل من الله تعالى، ومع ذلك فما نيأس من أن يشرف لنا وجه الصحيح وبالله التوفيق)) [1].

فانظر إلى قيمة الوعي بالتفسير الموضوعي لنصوص السنة في هذا الزمن وأثره في الاستنباط الفقهي من هذه المقدمة الدقيقة لابن حزم عليه رحمه الله وبركاته.

٢. وفي النصف الأول من القرن السادس الهجري وجدنا أن الإمام أبا بكر محمد ابن عبد الله بن العربي المعافري الإشبيلي المالكي ت ٥٤٣هـ لما نظر في كتاب ((الشهاب للقضاعي)) وجد من بين أحاديثه ضعافا وواهيات ومراسيل وموقوفات، فاستخار الله أن يجمع في موضوع الأدب والمواعظ من الحديث المستقيم، ويعرض عن السقيم، فجمع كتابا سماه ((سراج المهتدين في آداب الصالحين)) وهو في مجلد لطيف طبع بتطوان عام ١٤١٢هـ بتحقيق الشيخ العلامة أبي أويس محمد بوخبزة التطواني حفظه الله.

٣. وقد نسج على منواله الإمام أحمد بن معد التجيبي الأندلسي فألف كتابا سماه ((الكوكب الدري المستخرج من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، قال فيه أبو أويس محمد أبو خبزة محقق السراج السابق الذكر: ((وقفت عليه فوجدته أسعد حالا من قاضينا (أي ابن العربي) حيث وفق في الاختيار وسدد في التحري والاستبصار)) [2].

قلت وهو في موضوع الآداب والمواعظ شأنه شأن السراج لابن العربي.

٤. وقد اشتغل عمنا الأستاذ إدريس الصمدي –حفظه الله– بتحقيق مفخرة الدراسة الموضوعية لنصوص السنة في القرن السابع الهجري، وهو كتاب النظر في أحكام

(١) كتاب حجة الودع من المقدمة: ابن حزم، تحقيق ممدوح حقي.

(٢) من نسخة مخطوطة تعرف ببعض مصادر التراث الأندلسي مكنني حفظه الله من نسخة مصورة منها.

النظر بحاسة البصر لأبي الحسن على بن القطان الفاسي المحدث الكبير ت ٦٢٨هـ. إذ لم يسبق أن ألف أحد في هذا الموضوع قبله بحيث قسم الكتاب إلى محاور فقهية ساق في كل محور ما اندرج تحته من حديث، ثم أعمل في ذلك مشرط العالم المدقق فاستخرج كنوزا عز نظيرها في الحديث والفتاوى مرتبة بدءا بالمقطع فالمظنون على نحو سطره بتفصيل في مقدمة كتابه وتحدثنا والكتاب مطبوع بتقديم شيخنا الدكتور فاروق حمادة حفظه الله لخدمة السنة النبوية وعلومها.

٥. وأختم الكلام عن التصنيف في فقه الحديث بصنيع أبي الخطاب محمد بن حسن ابن دحية الداني السبتي ت ٦٣٣هـ الذي ألف كتاب ((الابتهاج في أحاديث المعراج))، جمع فيه ما تفرق في كتب الحديث والسيرة فنال بذلك قصب السبق، وله أن يفتخر بذلك حين يقول ((فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن الدقائق، ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج، على نحو ما جاراني في ميدانه مجار ولا باراني في مضماره مبار)) فرقت فيه بين الصحيح والسقيم، وسلكت منهاجا هو في صفة المستقيم، وحللت عقد المشكلات، ورددت بالبراهين على الشبهات، وبينت أن ذلك كان بالروح والجسد، وكشفت حقيقة الأمر إلى غاية المدى ويسير الأمد، وهو على ذلك كبير الفوائد والمدد، كثير الإفادات في يسير المدد، وأحسنت الكلام على مذهب المحققين وحسبت كفيت في الرد على المبطلين)) [(١)].

النظر في أحكام النظر بحاسة البصر لابن القطان الفاسي أنموذجا

بعد هذه الجولة الذي أبرزنا فيها جهود علماء الغرب الإسلامي في جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد على وجه الإجمال نخص كتاب ((النظر في أحكام النظر لابن

(١) مقدمة الابتهاج في أحاديث المعراج لابن دحية. تحقيق رفعت بن فوزي عبد المطلب منشورات مكتبة الخانجي بالقاهرة ط ١/ سنة ١٩٩٦.

القطان الفاسي)) بالحديث لنسلط الضوء على منهجه في التأليف، وجهود المحقق في ذلك لمزيد من الاستدلال على جهود علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث الشريف.

فقد أجمع الدارسون لشخصية ابن القطان على علو كعبه في الفقه والحديث، وقد أسهم في هذه الشهرة كون الرجل أعطى لحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم حياته فأعطاه هيبته ونظارته، إذ كان مدار الطلبة عليه، ومجاله لا تكاد تضاهى لسعة علمه وتبحره في علوم مختلفة، وكانت خلاصة هذا الإشتغال عشرات من المؤلفات في الفقه والحديث والأصول تتبعها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة في ترجمته الواسعة لابن القطان.

وقد وصلنا من هذا التراث الضخم ما سلم من عوادي الزمن كرسالة ((النظر في أحكام النظر بحاسة البصر))، وكتاب ((الإقناع في مسائل للإجماع)) ورسالته في ((فضل عاشوراء))، و((الترغيب في الإنفاق على الأهل))، وكتاب ((الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام)).

واذا كان كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام يغلب عليه طابع علم الرجال والعلل ودراسة الأسانيد فإن أبرز أثر وصلنا يعكس جهد ابن القطان في فقه الحديث هو مؤلفه ((النظر في أحكام النظر بحاسة البصر)). وسنذكر في هذا المقام ما تيسر لنا من المعلومات التي حفظتها المصادر فنقول وبالله التوفيق.

قال ابن عبد الملك، في معرض حديثه عن مؤلفات ابن القطان ((وكتاب النظر في أحكام النظر)) مجلد صغير، وهذا الاسم من تسمية ابنه شيخنا أبي محمد [1]... وكلام ابن عبد الملك هذا هو أقدم ما وصلنا في الحديث عن هذا المؤلف دون تفصيل في الحديث عن موضوعه وأهميته، إلا أن العثور على الكتاب مخطوطا وصدوره محققا مكن من تسليط الأضواء على مختلف جوانبه من حيث أهميته ومنهجه ومادته الحديثة وغيرها.

(١) الذيل والتكملة: ابن عبد الملك، س ٨ (١/ ١٦٥) وما بعدها.

وقد عثر على الكتاب لأول مرة بخزانة الإسكوريال بإسبانيا رقم ١٢٤ أخذت عنها صور وشرائط وهي نسخة شرقية سقيمة يشيع فيها التحريف والتصحيف، وهي النسخة التي اعتمدها عمنا الأستاذ إدريس الصمدي في تحقيق الكتاب، وقد عايشت فصولا من معاناته مع النسخة وهو ينتقل بين مجاهيلها يجتهد في كشف ما بتر من جملها وكلماتها بالاعتماد على نسخة مساعدة لمختصر الكتاب لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي القباب توفي ٧٧٩هـ الموجودة بالخزانة الحسنية في نسختين الأولى تحت رقم ٧٢٣٣ والثانية تحت رقم ٥٧٠٥. والتي صدرت بدورها محققة.

وقد قرأت من كلام الفقيه أبو خبزة التطواني فيما وقفت عليه بخطه قوله ((أخبرني فضيلة الشيخ حماد الأنصاري من علماء الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أنهم عثروا على نسخة أخرى تامة وجيدة استحضر منها نسخة)) وذلك في موسم الحج من عام ١٤١٢هـ.

ويبدو أن العم حفظه الله لم يقف على هذه النسخة وهو يشتغل بالتحقيق إذ لو وقف عليها لما استغرق حوالي عشر سنوات في كشف ما انغلق من النسخة الوحيدة التي اعتمدها، وقد صدر الكتاب بعد طول عناء عن دار إحياء العلوم بيروت في طبعته الأولى سنة ١٤١٦هـ- ١٩٩٦م بتقديم ومراجعة شيخنا الدكتور فاروق حمادة والذي كان هذا التحقيق تحت إشرافه حين قدم الكتاب رسالة لنيل الماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة محمد الخامس سنة ١٩٩٠ أي قبل اكتشاف نسخة تركيا بسنتين.

إن هذا التحقيق هو الذي جعلنا نتلمس أحد نفائس تراث ابن القطان في فقه الحديث، وفيما يلي جمل مختصرة عن أهمية الكتاب ومنهجه والغرض من تأليفه، والكلام ابن القطان حيث يحدد فيه المنهج الذي سلكه في كتابه فيقول في مقدمة الكتاب بعد الصلاة والسلام على رسول الله ((نبين إن شاء الله بهذا القول جواب ما سئلت عنه من أحكام النظر بحاسة البصر ملخصا في ثمانية أبواب)).

- الباب الأول في مشروعية غض البصر.
- الباب الثاني في بيان ما يجدر إبداؤه للناظر وما لا يجوز.
- الباب الثالث في نظر الرجال إلى الرجال.

- الباب الرابع في نظر النساء إلى النساء.
- الباب الخامس في نظر الرجال إلى النساء.
- الباب السادس في نظر النساء إلى الرجال.
- الباب السابع في الضرورات المبيحة إلى ما لا يجوز النظر إليه بغير ضرورة.
- الباب الثامن في بيان مشروعيته أقوال وأفعال عند رؤية بعض المرئيات.

وجعلت ما أذكره في كل باب مما بعد الباب الأول في مسائل، وهي منقسمة على ثلاثة أقسام قسم الفتوى فيه مقطوع بها، وقسم الفتوى فيه مظنونة وقسم الفتوى فيه متردد فيها، كتبناه وبيناه على الاحتمال فيه ليرى الناظر رأيه ولعله يعثر فيه على مزيد.

وما نذكره في الباب الثامن، وهو في تراجم، حسب الموجود منه، وتمر فيه مسائل لها عند أهل النظر في الأصل موقع عظيم، نكتفي فيها بأيسر قول اتكالا على المسطور فيها في مواضعها.

وإنما الاعتناء بما هو من أحكام النظر، ونلتزم فيه من الخبر الحديثي، ذكر الأحاديث الصحاح بغير إسناد وما روي فيه عند المحدثين نظر أذكره بإسناد، وأنبه على ما ينبغي التنبيه عليه من أمره، وإنما أفعل ذلك إذا كان داخلا في الباب، أما إذا لم يكن من الباب فقد اكتفى بالإشارة إليه، وما كان من الحديث في الباب ضعيفا اقتصر على ذكر المتن وموضع العلة في الإسناد)) [1].

هذا عن منهج ابن القطان في كتابه أما عن أهمية الكتاب في الجانب الحديثي والفقهي فقد كان ذلك خلاصة تعامل المحقق مع تفاصيل الكتاب وخلاصة ذلك أجملها في التالي:

١. يذكر المصنف الحديث ويعزوه لمخرجه ثم يستقري طرقه وألفاظه المختلفة خصوصا منها ماله علاقة بموضوعه.

(١) النظر في أحكام النظر (المقدمة): ابن القطان (ص ٦١) وما بعدها.

٢. يهتم المصنف ببيان مرتبة الحديث الذي بلغ مائتين وسبعين حديثا.

٣. يهتم كذلك بدراسة الأسانيد وأحوال الرواة.

٤. يحسن التبويب والدقة في العناوين وكثرة التفريعات والتفصيلات تحت الباب الواحد.

٥. ينقل الآراء الفقهية لعلماء الأمصار ويروي مذاهب الصحابة والتابعين وما يشهد لها من الحجج والأدلة ثم يقول رأيه فيها بما ترجح لديه من الأدلة.

٦. يقتصر على ذكر موضع الشاهد في الخبر وهذا صنيع فقهي سلكه البخاري في الجامع الصحيح فجاءت الأحاديث فيه مقطعة على الأبواب الفقهية.

٧. استيعابه لجميع جوانب المسألة التي هو بصدد البحث عن حكمها ومقارنتها بغيرها حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليها من غير أن يقلد أحدا في ذلك [1].

وقد اعتنى محقق الكتاب بهذا الأثر النفيس أيما عناية يظهر ذلك من قوله: ((ارتكز عملي في تحقيق الكتاب على قراءته وتتبعه ومقابلة أصله بالمختصر وبالكتب التي اعتمد عليها المصنف وألخص عملي في تحقيق الكتاب في النقط التالية:

١. ضبط النص الفقهي بمقابلته مع المختصر لأن المختصر جرد النصوص الفقهية من الأصل من غير تغيير إلا في بعض الحالات النادرة يلخص فيها النص إذا كان طويلا.

٢. ضبط الأسانيد وذلك بتحرير أسماء الرجال وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء أو خفاء أو التباس.

٣. ضبط المتون وذلك بمقابلتها مع المصدر الذي نقل منه ابن القطان وأحيانا أبين ما تضمنته من المعاني أو اكتفى بشرح بعض عباراتها الغامضة.

---

(١) مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان: إدريس الصمدي (ص ٤٨) وما بعدها.

٤. ما وقع مطموسا أو غير مقروء أو محرفا أضعه بين قوسين وأنبه عليه في التعليق وما كان ساقطا أثبته مع وضعه بين معقوفتين إن وجدته في الأصول المعتمدة وما وقع من بياض أضعه بين معقوفتين وأشير إلى ما يحتمل أن يكون من الكلمات فيه.

٥. خرجت الأحاديث المذكورة في الكتاب واعتمدت في تخريجها على الكتب الستة وغيرها من مصادر الحديث.

٦. ذكرت أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت في الكتاب.

٧. اتممت مسائل الكتاب والأحاديث الواردة فيه على طريقة المحدثين [1].

وغير ذلك مما يساعد على قراءة الكتاب وتتبع مسائله مما يفعله المحققون للمخطوطات عادة ويبذلون فيه جهدا غير يسير.

ولا أحسب في نهاية كلامي عن هذا النوع من التصنيف في فقه الحديث إلا أن هذا السير قد استمر بعد القرن السابع الهجري، ولهذا نقول أن الدعوة المعاصرة إلى إعادة النظر في مناهج فقه السنة في ضوء الموضوع لا الموضع فكرة تشربها أهل الأندلس والمغرب عبر مسيرتهم الفكرية ولم تكن بدعة معاصرة. فلنلتمس طريقهم في التأليف وأدواتهم في الفهم. من خلال تتبع تفاصيل منهاج التأليف في هذه الكتب فتلك خزائن لم تفتح بعد وإن مفاتيحها لتنوء بالعصبة أولي القوة.

هذا ما تيسر تحريره والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

(١) مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان: إدريس الصمدي (ص ٥٩) وما بعدها.